



الجمهورية التونسية  
وزارة الشؤون المحلية والبيئة  
بلدية صفاقس  
الادارة العامة للشئون البلدية  
وكتابة الرئيس

محضر  
الجلسة التمهيدية  
للدورة العادية الرابعة لسنة 2019

التاريخ : 27 أكتوبر 2019

## الجلسة التمهيدية

للدورة العادية الرابعة للمجلس البلدي

التاريخ : الاحد 27 اكتوبر 2019

الساعة : العاشرة صباحا

المكان : قاعة الاجتماعات بدائرة البستان

عقد مجلس بلدية صفاقس الجلسة التمهيدية للدورة العادية الرابعة للمجلس البلدي لسنة 2019 يوم الاحد 27 اكتوبر 2019 على الساعة العاشرة صباحا بقاعة الاجتماعات بدائرة البستان اثناء جلسة علنية برئاسة السيدة سعيدة الفخفاخ رئيسة لجنة الشؤون المالية ومتابعة التصرف بتكليف من رئيس بلدية صفاقس وبحضور السادة اعضاء المجلس البلدي الآتي ذكرهم : سمير الشريف غازي المسدي ، منير العفاس ، استبرق المعالج ، ضحى بوزيد ، محمد نجيب واردة ، وليد كريشان وتيسير عبد الدايم .

كما حضر هذه الجلسة السيد حافظ الهمامي الكاتب العام للبلدية وبعض الاطارات البلدية وثلاثة من المواطنين والفاعلين في المجتمع المدني

افتتحت الجلسة السيدة سعيدة الفخفاخ رئيسة لجنة الشؤون المالية ومتابعة التصرف مرحبة بالحاضرين ومذكرة بالاطار القانوني الذي تتعقد بمقتضاه الجلسات التمهيدية وهو الفصل 216 من القانون الاساسي عدد 29 لسنة 2018 المؤرخ في 9 ماي 2018 والتي جاء فيه ما يلي :

"تسيق انعقاد الدورة العادية للمجلس وجوبا جلسة تمهيدية تلتئم باشراف رئيس المجلس البلدي او من ينوبه من بين المساعدين شهرا على الاقل قبل تاريخ انعقاد الدورة ويدعى اليها متساكنو المنطقة البلدية بوسائل الاعلام المتاحة لسماع مداخلاتهم في المسائل ذات الصبغة المحلية وتعريفهم بالبرامج البلدية . يتم درس المقترنات المعروضة خلال الجلسة التمهيدية من قبل اللجان البلدية حسب مشمولاتها وتعرض على الدورة العادية الموالية للمجلس البلدي . تلتئم الجلسات بالتناوب بمختلف الدوائر البلدية ."

ثم تم تقديم حوصلة عن ميزانية بلدية صفاقس لسنة 2020 وذلك تبعا لمنشور السيد وزير الشؤون المحلية والبيئة عدد 3 بتاريخ 21 فيفري 2019 كما هو مبين بالوثيقة المصاحبة .

- اما بالنسبة لمقترح بعث مشروع رسكلة النفايات فان مسؤولية البلدية تقتصر على تجميع النفايات والبلدية تشجع المشاريع المماثلة التي من شأنها ان تساهم في نظافة المدينة والقضاء على المناطق السوداء

- وبخصوص الحاويات نصف المطموره فقد قامت البلدية بتركيزها في بعض المناطق ولكن للاسف لم تنجح التجربة بسبب قلة الوعي عند البعض من المواطنين .

كما قامت البلدية ببرمجة مشروع تركيز محطة للطاقة الفولتوضوئية بضياعة بشكة وذلك للحد من استهلاك الطاقة الكهربائية خاصة بالمنشآت البلدية

- وتمت الدعوة الى ضرورة مشاركة المواطنين والجمعيات في العمل البلدي وذلك عبر التسجيل في سجل الجمعيات وحثهم على مواكبة جلسات برنامج الاستثمار الشاركي لتقديم مقترناتهم و اختيار الاماكن التي تستوجب التدخل حسب الاولويات

كما بيّنت رئيسة اللجنة انه في اطار اعداد برنامج الاستثمار الشاركي لسنة 2020 تم تخصيص مبلغ جملة الاستثمارات ما يقارب 9074 أدى سيتم توزيعها حسب التدخلات الثلاث : مشاريع قرب ، مشاريع مهيكلة ومشاريع ادارية .

وفي ختام الجلسة جددت السيدة رئيسة الجلسة شكرها لجميع الحاضرين ،  
وأعلنت في حدود الساعة الواحدة بعد الزوال عن نهاية اشغال الجلسة ٤

رئيسة الجلسة وبتكليف من رئيس البلدية  
رئيسة لجنة المالية ومتابعة التصرف

سعيدة الفخاخ

الكاتب العام  
حافظ الهمامي

اطلع عليه رئيس البلدية

منير اللومي



اثر ذلك أحالت السيدة رئيسة الجلسة الكلمة الى الحاضرين وقد تمحورت تدخلاتهم حول النقاط التالية :

- اقتراح اللجوء الى شركات استخلاص الديون لتنمية الاستخلاصات الجبائية او ايجاد آلية ناجعة لتعبئة الموارد الجبائية
- التعبير عن نقص الاعلام بموعد الجلسة
- التساؤل عن وضعية بعض المشاريع المبرمجة وهل سيتم انجازها في القريب العاجل على غرار مشروع صيانة السوق المركزي
- التعبير عن انعدام الثقة بين المواطن والبلدية
- التساؤل عن اعادة توظيف الاعوان للحد من آثار نقص الرصيد البشري في البلدية
- طلب ضبط الاولويات عند تبويب الميزانية وخاصة منها تلك التي تمس المواطن بالدرجة الاولى مثل النظافة ، التبييد والترصيف ، التنوير العمومي والمناطق الخضراء
- الدعوة الى ضبط استراتيجية واضحة في مجال النظافة وتطبيق القوانين مع تكثيف حملات المراقبة لردع المخالفين في مجال النظافة والصحة والعنایة بالبيئة
- التعبير عن استياء المواطنين عند توزيع المشاريع ضمن برنامج الاستثمار التشاركي والدعوة الى اعطاء الاولوية والسبة الاكبر من المشاريع للدواوير ذات الكثافة السكانية الاكثر وذات المساحة الاكبر
- الدعوة الى الاسراع باستكمال المشاريع المبرمجة ضمن برنامج الاستثمار التشاركي 2019
- الدعوة الى التنسيق بين البلدية والاطراف المتدخلة بالطريق العام على غرار الادارة الجهوية للتجهيز الديوان الوطني للتطهير ، الشركة الجهوية للكهرباء والغاز والادارة الجهوية لتوزيع المياه
- الدعوة الى تركيز حاويات نصف مطمورة وتحمين النفايات عبر الشركات للرسكلة
- الدعوة الى التفكير في استعمال الطاقة الشمسية للحد من استهلاك الطاقة الكهربائية
- التساؤل عن غلق مصب الردم بطريق الميناء وهل تم التفكير في البديل

اثر ذلك تناولت الكلمة السيدة سعيدة الفخاخ والسيد الكاتب العام لتقديم توضيحات بخصوص التدخلات

فأكّدا على ضرورة تضافر كل الجهود لاستثناث المواطنين لخلاص ما تخلد بذمتهم من ديون وتحسيسهم بمزايا العفو الجبائي للعقارات المبنية  
كما بينا انه تم احداث لجنة لمتابعة وتنمية الاستخلاصات وضرورة التنسيق بين القباضة البلدية ومصلحة الأداءات وخاصة تفعيل دور عدول الخزينة بالقباضة البلدية للتمكن من تبلغ الاعلامات لاصحابها

كما وقع التركيز على المبالغ المتنقلة بجدوال التحصيل وغير المستخلصة والتي تفوق مبالغها ألف دينار لقيام بإجراءات الاستخلاص الجبائي بخصوصها  
كما تم التأكيد على ضرورة تحسيس المواطنين بالحفاظ على نظافة محیطهم عبر التوصية والتحسيس والتقييد باخراج الفضلات في الوقت المخصص لها  
كما تم التأكيد على ان المسؤولية مشتركة بين المواطنين والبلدية في المجالات التي تمس المواطن كالتنظيم والتبييد والترصيف والتنوير وستعمل البلدية جاهدة على توفير الآليات اللازمة لتطوير العمل في المجالات الآنفة الذكر  
- بالنسبة لمصب الردم بطريق الميناء الذي تم غلقه فقد تم تعويضه بالمصب الجبوي المراقب بمعتمدية عقارب كما سقّوم البلدية بضبط خطة عمل لمقاومة المصبات العشوائية

## مذكرة تقديم مشروع ميزانية البلدية لسنة 2020

وبعد، اعتبارا لدخول الأحكام الجديدة لمجلة الجماعات المحلية حيز التطبيق وخاصة الفصول من 126 إلى 176 والتي تكرس لحرية التدبير والتصرف حسب قواعد الحكومة لسنة 2019 وتبناً للمنشور عدد 3 بتاريخ 21 فبراير 2019 حول إعداد ميزانيات البلديات لسنة 2020 ، قامت البلدية بإصدار مذكرة إدارية في الغرض بتاريخ 18 أفريل 2019 تم توجيهها إلى أعضاء المجلس البلدي لتقديم مقترناتهم باسم السيدة رئيسة لجنة الشؤون المالية ومتابعة التصرف وذلك لإعداد مشاريع ميزانيتهم دخلا وصروفا وتم التأكيد على ضرورة :

- اعتماد الشفافية والموضوعية والصدقية في ضبط تقديرات الميزانية .
- ضبط تقديرات الموارد بكل دقة بالاعتماد على الموارد المحققة خلال الثلاث سنوات الأخيرة.
- الاعتماد على الموارد الذاتية في تمويل مختلف النفقات واستعمال الآليات المتاحة لتعبئتها بالتعاون مع المحاسب وضبط أهداف سنوية للاستخلاص وحسن توظيفها لارتقاء بظروف عيش المواطنين.
- مواصلة مجهد دعم البنية الأساسية وتحسين الخدمات البلدية خاصة في ميادين النظافة والإنارة والطرقات.
- ترسيم الإعتمادات الخاصة بالمشاريع المتواصلة والجديدة.

وقد تبيّن من خلال جلسات مناقشة الميزانية ضمن اللجان المنبثقة عن المجلس البلدي وجوب الأخذ بعين الاعتبار للتحديات التالية :

- الاستقرار التي تعرفه عدد من بنود الميزانية ووصولها إلى مرحلة الإشباع على غرار مداخل الإشهار والمداخل المتأتية من الاستغلال المباشر للأسوق ومداخل العقارات المعدة لنشاط تجاري و التي ما إنفك تتفهقر و تسجل بقايا إستخلاصات كبرى.
- ضعف نسق إستخلاص بعض الموارد المرسمة ضمن ميزانية 2019
- ضعف نسق استهلاك الإعتمادات خاصة المتعلقة بالتنمية.
- ضعف استعمال الإعلامية في مختلف المصالح و تعطل منظومة متابعة المشاريع و بقية المنظومات الأخرى
- وجوب تحسين مختلف جوانب التصرف باعتبار إحترام التقييم السنوي للإنفاق بمنح الدولة

- التوجهات المقررة ضمن منشور عدد 3 للسيد وزير الشؤون المحلية و البيئة المتعلقة بإعداد ميزانية بتاريخ 21 فيفري 2019 و القاضي بتحسين و تعصير الخدمات المقدمة للمواطنين و خاصة في مجال النظافة و العناية بالبيئة ، التحكم في كتلة الأجور وذلك بإعداد مخطط توظيف للأعوان و ترشيد الإنذابات
- العمل على إستهلاك إعتمادات التنمية المرسمة بالميزانيات السابقة قبل إضافة إعتمادات جديدة .
- ضعف الامكانيات الحالية للقباضة في مستوى عدد عدول الخزينة و الموارد البشرية و المجهود المبذول في إستحثاث الإستخلاصات.
- تجاوز نسبة تطور العادية لنسبة تطور المقاييس الاعتيادية بشكل يحدّ من طاقة الادخار ويؤثر على التوازنات العامة و خاصة المؤشرات المتعلقة بالتأجير و التدابير و هامش التصرف.
- الإرتفاع الكبير التي تعرفه نفقات التأجير بسبب الزيادات المتواترة و النفقات المرتبطة بها : الإكساء - الحليب - تذاكر الأكل - المنح إجتماعية .
- إرتفاع نفقات الطاقة من الكهرباء و الماء و المحروقات بسبب إرتفاع الإستهلاك نتيجة لتدعمي الأسطول و توسيع شبكة التنوير العمومي و إرتفاع تعريفه الشراء .
- إرتفاع نفقات الصيانة و العناية بالأسطول و البناءات

## موارد العنوان الأول :

يتوقع أن يبلغ حجم موارد العنوان الأول لسنة 2020 ثلاثة وخمسون مليون و مائتان ألف دينار 53200.000 د مقابل خمسون مليون و أربعة و ثمانون ألف دينار 50100.000 سنة 2019 أي بنسبة تطور تقدر **6.19%** متأتية بالأساس من إرتفاع من مداخيل الصنف الخامس باعتبار الزيادة في مداخيل العقارات المعدة لنشاط فلاحي أي بنسبة **50%** والسادس حيث أن المنابع من الدعم السنوي بعنوان التسيير تقدر قيمته ب 9000.000 د مع الإشارة إلى أن المجهود الذاتي للموارد يقدر ب **83.08%** من جملة المداخيل بينما لا يمثل المنابع من الدعم السنوي بعنوان التسيير سوى **16.92%**. تمثل مداخيل الصنف الأول من المعاليم على العقارات والأنشطة **46.84%** من مجموع موارد البلدية باعتبار وأن مقترن المعلوم على المؤسسات يبلغ 20000.000 د (باعتبار الزيادة في رقم المعاملات المتأتية من التضخم)

تمثل مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزم المرافق العمومية فيه نسبة 19.25% من جملة الموارد الاعتيادية للميزانية وتساهم الفصول المتعلقة بمعاليم الاستغلال المباشر للأسوق و الإشهار و الإشغال الوقتي للطريق العام بالنصيب الأوفر في هذا الصنف.

أما بالنسبة للمداخيل المتعلقة بالصنف الخامس فتمثل نسبة 6.15% من جملة موارد الميزانية متأتية بالأساس من المداخيل المتوقعة لضياعة بشكة.

و يسجل المنابع من الدعم السنوي بعنوان التسیر تطوراً مقارنة بالسنة السابقة بنسبة 10%

### جدول مقارنة بين الموارد المرسمة سنة 2019 وتقديرات 2020

الموارد	المرسم سنة 2019	تقديرات سنة 2020	نسبة التطور
الصنف الأول : المعاليم على العقارات والأنشطة	24520.000	24920.000	% 1.63
الصنف الثاني : مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي	9930.000	10242.000	%3.14
الصنف الثالث : معاليم الموجبات والرخص الإدارية	4320.000	4578.000	%5.97
الصنف الرابع : المداخيل الجبائية الاعتيادية	200.000	200.000	%0
الصنف الخامس : المداخيل الغير الجبائية الاعتيادية	2600.000	3274.000	%25.92
الصنف السادس : المداخيل المالية الاعتيادية	8530.000	9986.000	%17.07

### موارد العنوان الثاني :

ينتظر أن يبلغ الاذخار الخام الذي يمثل المجهود الاستثماري للبلدية المبلغ التالي:

$$\text{تقديرات موارد ع 1 - تقديرات نفقات ع 1) = } \underline{\underline{5200.000}} \text{ د}$$

وبذلك تبلغ نسبة المجهود الاذخاري : (الاذخار الخام / مقابض العنوان الأول) = % 9.77

حدد مبلغ المساعدة غير الموظفة بل لسنة 2020 المسندة من طرف الدولة 1535.000 د. وذلك بعد استيفاء البلدية للشروط الدنيا المستوجبة

و تتمثل العناصر الأخرى لموارد العنوان الثاني لسنة 2020 في:

\* 80% المبالغ المتأتية من الفوائض غير المستعملة من العنوان الأول: **1500.000 د**

\* 20% الفوائض غير المستعملة من العنوان الأول للسنة السابقة للسنة الأخيرة : **1508.762 د**

\* المنابع بعنوان الدعم السنوي بعنوان الاستثمار : **1500.000 د**

و بذلك تبلغ جملة المدخرات و الموارد الأخرى ع 2 **4508.762 د**

مع الإشارة إلى أن المحاصيل المتوقع تحقيقها من القروض باعتبار طاقة التدain ينتظر أن تبلغ

**3336.000 د**

و بذلك تبلغ موارد العنوان الثاني **14579.762 د** تخصص لخلاص أصل الدين المقدر بـ **2105.553 د** و تمويل برنامج الاستثمار لسنة 2020.

ضبطت نفقات العنوان الأول لسنة 2020 بـ **48000.000 د** ثمانية وأربعون مليون مقابل **44455.000 د** سنة 2019 أي بنسبة تطور عام بـ **7.97%** بالمقارنة مع نفقات العنوان الأول لسنة 2019.

بلغت كتلة الأجور المقترحة من إدارة الموارد البشرية **27940.000 د** وهي تمثل نسبة 56% من جملة موارد السنة المنقضية وذلك باعتبار الترقيات و الزيادة في الأجور و الإنذابات الجديدة المقدرة كلفتها بـ **940.000 د**.

كما سجلت كتلة الأجور نسبة تطور بـ **16.42%** بالمقارنة مع سنة 2019 أي بمبلغ إضافي قدر بـ **3940.000 د** علما وأن نسبة التأجير العمومي تمثل ضمن هذا المشروع نسبة **58.20%** من حجم نفقات العنوان الأول و **52.51%** من حجم موارد العنوان الأول. ويفسر هذا التطور في كتلة الأجور بـ :

كما بلغ مجموع نفقات وسائل المصالح **14046.000 د** سنة 2020 أي نسبة **29.26%** من حجم نفقات العنوان الأول و يعود ذلك إلى التوجه العام في ترسيم إعتمادات خاصة بالصيانة ضمن هذا القسم.

كما تم تخصيص مبلغ قدره **4304.000 د** لفائدة التدخل العمومي أي نسبة **8.96%** من جملة نفقات العنوان الأول .

أما بالنسبة لخلاص فوائد الدين فقد قدرت بـ **1710.000 د** أي نسبة **3.56%** من حجم نفقات العنوان الأول تضمنت فوائد دين صندوق القروض و مساعدة الجماعات المحلية. مع الملاحظ أنه تم تخصيص مبلغ قدره **3340.000 د** لخلاص ديون الخواص وديون المؤسسات العمومية والمرسمة بالفقرة **80**.

وتتمثل أهم التطورات المتعلقة بالنفقات في الزيادة الحاصلة في : الأجور ومصاريف الإعتناء بالبناءات وتعهد وصيانة وسائل النقل والإعتناء بالتنوير العمومي والإعتناء بالطرقات والأرصفة وصيانة المنشآت الرياضية و ذلك لبرمجة الصفقات الإطارية بعنوان الصيانة و التعهد.

### نفقات ميزانية العنوان الثاني :

أما فيما يتعلق بنفقات التنمية وتبعاً لعدم وجود برنامج استثماري إلى حد الآن سيتم توزيع الاعتمادات حسب أغلفة مالية وليس وفق تمويلات مشخصة متلماً تقتضيه الممارسات الجيدة.

### خلاصة عامة :

نسبة تطور	2020	2019	
%6.19	<b>53200.000</b>	<b>50100.000</b>	جملة موارد العنوان الأول
%7.97	<b>48000.000</b>	<b>44455.000</b>	جملة نفقات العنوان الأول
	<b>5200.000</b>	<b>5655.000</b>	الإدخار الخام

\*الإدخار الخام : تقديرات موارد ع 1 – تقديرات نفقات ع 1

$$5200.000 - 53200.000 = 48000.000$$

\* الإدخار الصافي = (الإدخار الخام - تسديد أصل دين قرض صندوق القروض وفرض الخزينة:

$$3094.647 - 2105.353 = 5200.000$$

\* مبلغ التمويلات الذاتية المتاحة = ( الإدخار الصافي + مدخلات وموارد أخرى ع 2 )

$$7603.409 + 3094.647 = 4508.762$$

و بذلك يقدر حجم الاستثمار لسنة 2020 مبلغاً قدره **12474.409** د باعتبار مختلف مصادر التمويل (1535.000 د منحة الدولة، 7603.409 د موارد ذاتية، 3336.000 د قروض) يخصص منها **3400.000** د للمشاريع المتواصلة المرسمة في سنة 2019 و المحمولة على التمويل الذاتي وغير المستهلكة و كذلك باعتبار نقص التمويلات الخاصة ببعض الملاحق.

و بذلك يقدر التمويل الخاص للمشاريع الجديدة لسنة 2020 ضمن برنامجها السنوي التشاركي **9074.409** د و الذي سينطلق في القريب العاجل و يهم كل من المشاريع الإدارية و المهيكلة و القرب علماً و أن هذا المجهود في توفير التمويلات لا بد أن تعاضده مجهودات في الصرف من قبل الإدارة الفنية ومصلحة الصفقات بتوفير المتطلبات لذلك خاصة من خلال تدعيم الإطار البشري الحالي والتفكير من الآن في تعويض الإطارات التي ستحال على التقاعد في الأجل القريب و تدعيم القدرات عبر أنشطة التكوين و المراقبة..

## مشروع ميزانية بلدية صيدا لسنة ٢٠٢٠

**المدة التمهيدية  
للمجلس البلدي  
الأحد ٢٧ أكتوبر ٢٠١٩**

١- جملة نفقات العقوان الأول

بحساب الدليل

٢-

<b>هيكلة الموارد الاعتيادية</b>	
24920.000	المعايم على العقارات والأنشطة
10242.000	مداخيل الملك العمومي ومستلزمات العرقى
4578.000	مداخيل الموظبات والرخص الإدارية وعمليم مقابل إسداء خدمات
200.000	المداخيل الجبيائية الاعتيادية الأخرى
3274.000	مداخيل الملكي الإاعتيادية
9986.000	المداخيل المالية الاعتيادية
53200.000	جملة موارد العقوان الأول

٣-

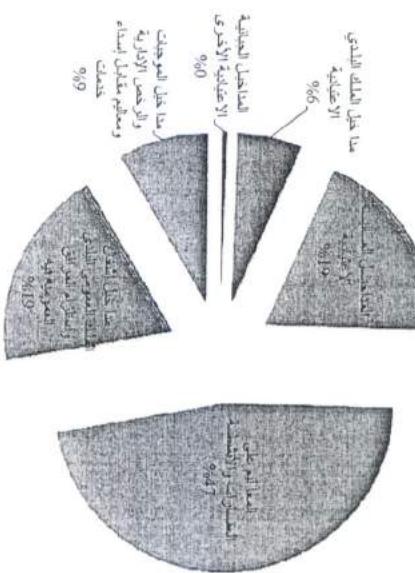
## هيكلة النفقات الاعتيادية

<b>هيكلة النفقات الاعتيادية</b>	
27940.000	التأجير العمومي
14046.000	وسائل المصالح
4304.000	التدخل العصري
1710.000	فواتير الدليل
48000.000	جملة نفقات العقوان الأول

بحساب الدليل

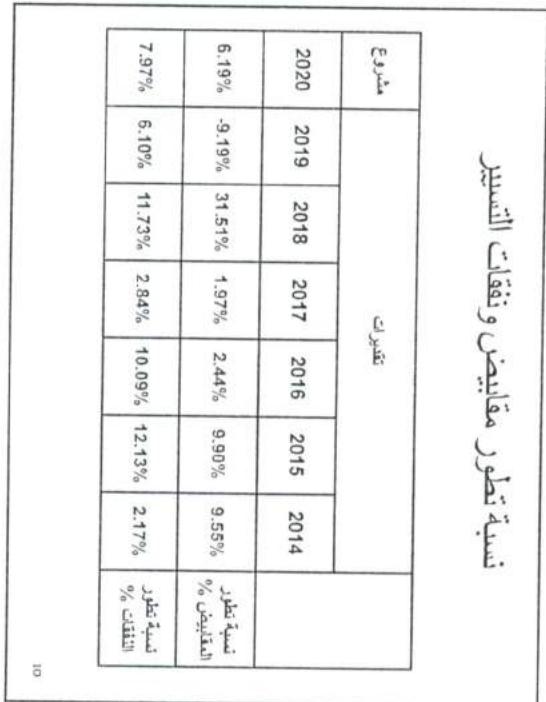
٤-

## هيكلة الموارد الاعتيادية



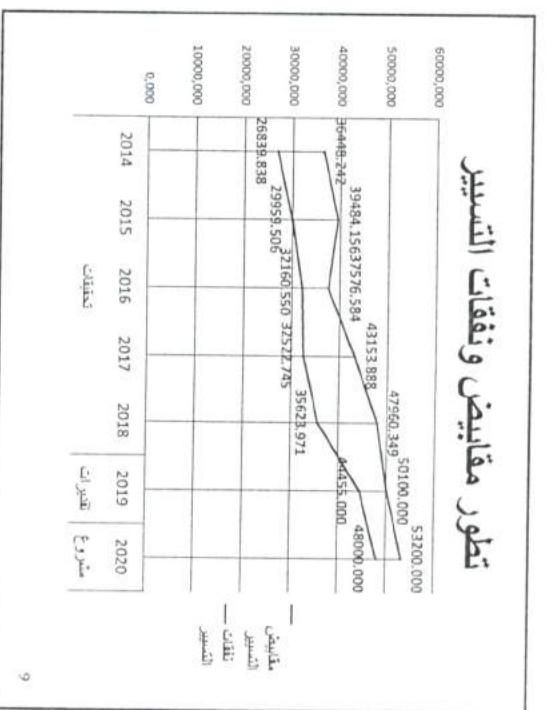
٥-

### نسبة تطور مقاييس ونفقات التسيير



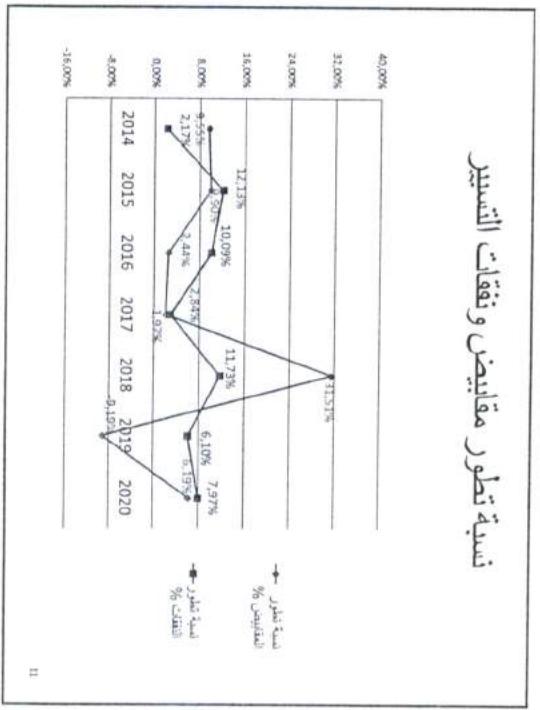
١٠

### تطور مقاييس ونفقات التسيير



٩

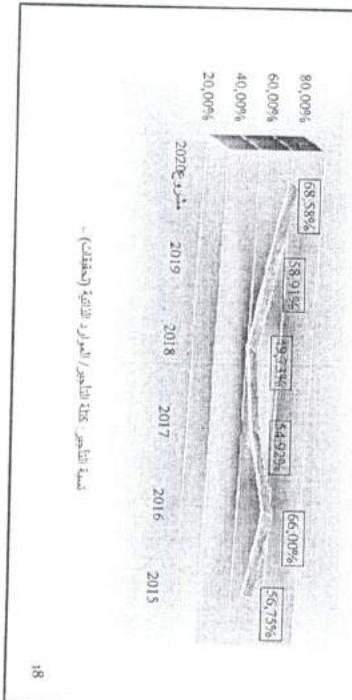
### نسبة تطور مقاييس ونفقات التسيير



١١

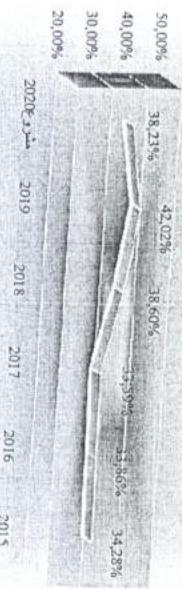
١٢

**نسبة التأجير: كتلة التأجير / الموارد الذاتية  
(تحفيفات)**



نسبة التأجير / الموارد الذاتية (تحفيفات)

نسبة دخل التأجير = كتلة التأجير / كتلة الموارد الذاتية (تحفيفات)



نسبة دخل التأجير = كتلة التأجير / كتلة الموارد الذاتية (تحفيفات)

20

**نسبة التأجير: كتلة التأجير / مقاييس ع ١  
(تحفيفات)**



نسبة التأجير / مقاييس ع ١ (تحفيفات)

نسبة التأجير = كتلة التأجير / مقاييس ع ١ (تحفيفات)



نسبة التأجير = كتلة التأجير / مقاييس ع ١ (تحفيفات)

19